

تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من وجهة نظر مؤسسية وانعكاسه على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - بالمقارنة مع بعض الدول العربية -

Evaluating the Investment Climate in Algeria from an Institutional Point of View & its Impact on Attracting Foreign Direct Investment - in Comparison with Some Arab Countries -

فايزة بولعجين

المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف (ميلة)، f.bouladjine@centre-univ-mila.dz

النشر: 2020/12/31

القبول: 2020/12/17

الاستلام: 2020/11/20

ملخص:

تهدف الدراسة إلى بيان أهمية نوعية المؤسسات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تقييم مناخ الاستثمار المؤسسي في الجزائر ومقارنته ببعض الدول العربية (المغرب، السعودية، الإمارات)، بالاعتماد على بعض المؤشرات الدولية التي تقيس المناخ الاستثماري. لتتوصل الدراسة إلى أن نوعية المؤسسات في الجزائر لازالت ضعيفة مقارنة بالدول المختارة للمقارنة، وأن الدول التي تميزت بنوعية مؤسسية أحسن استقطبت حجم استثمارات أجنبية مباشرة أكبر.

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار المؤسسي؛ حرية اقتصادية؛ حقوق الملكية؛ حوكمة؛ استثمار أجنبي مباشر.

Abstract:

The study aims to demonstrate the importance of the quality of institutions in attracting foreign direct investment, by assessing the institutional investment climate in Algeria and comparing it with some Arab countries (Morocco, Saudi Arabia, the UAE), by relying on some international indicators that measure institutional investment climate. So that the study finds that the quality of institutions in Algeria It is still weak compared to the countries selected for comparison, and that countries that were characterized by better institutional quality attracted more direct foreign investment.

Keywords: Institutional investment climate; Economic freedom; Property rights; Governance; Foreign direct investment.

1. مقدمة:

يعتبر استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من السياسات الاقتصادية ذات الأهمية بالنسبة لمعظم الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، باعتباره قوة دافعة لرفع معدلات النمو الاقتصادي وتسريع التنمية، وبهدف جلب أكبر حجم ممكن منه فإن الكثير من الدول تحاول توفير مجموعة من الحوافز والتسهيلات الضريبية والجمركية والمؤسسية لإصلاح المناخ العام للاستثمار.

في هذا الصدد لجأت الحكومة الجزائرية إلى تبني جملة من الإصلاحات لتحسين مناخها الاستثماري، من خلال سن حزمة من القوانين والنصوص التشريعية التي تهدف إلى تهيئة أرضية الاستثمار المناسبة، من أجل تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء.

ومن أجل خلق بيئة يتمكن فيها المستثمر الأجنبي من العمل دون مخاطر أو عراقيل، وجب التفكير في العوامل المؤسسية المتمثلة أساسا في السلوكيات الحكومية والأسلوب الذي تمارس به السلطة الإدارية، دون أن يصاحب ذلك وجود أي فساد إداري أو أي انتهاك لتنفيذ أحكام القضاء والقانون، بالإضافة إلى حماية حقوق ملكية المستثمر وحرية الاستثمار والشفافية في المعاملات الاقتصادية وغيرها.

1.1. إشكالية الدراسة:

على ضوء ما تقدم يمكن طرح إشكالية الدراسة المتمثلة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع المناخ المؤسسي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية وهل يقف

وراء ضعف حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

ويمكن تقسيم التساؤل الرئيسي إلى السؤالين الفرعيين التاليين:

- ما هي مكانة الجزائر بين الدول المختارة للمقارنة (السعودية، الإمارات، المغرب)

في المؤشرات التي تقيم المناخ المؤسسي؟

- هل تستقطب الدول الأحسن من حيث مناخها المؤسسي تدفقات من الاستثمار

الأجنبي المباشر أكبر من غيرها؟

2.1. فرضيات الدراسة:

للإجابة على السؤالين السابقين نحاول اختبار الفرضيتين الآتيتين:

- يتأخر ترتيب الجزائر في جميع المؤشرات المختارة لتقييم المناخ المؤسساتي، بالنسبة لغيرها من الدول العربية (السعودية، الإمارات، المغرب).
- تستقطب الدول محل المقارنة الأحسن من حيث المناخ المؤسساتي تدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكبر من غيرها.

3.1. المنهج المتبع:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة متغير النوعية المؤسسية ومختلف المؤشرات التي تقيس كفاءتها، بالإضافة إلى المنهج المقارن قصد القيام بتقييم مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات التي تقيس النوعية المؤسسية والمقارنة ببعض الدول العربية ومقارنة ذلك بقدرتها على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، بالاعتماد على البيانات التي تنشرها مختلف المؤسسات الدولية.

4.1. الدراسات السابقة:

يتم فيما يلي استعراض بعض الدراسات التي تناولت العلاقة بين المناخ المؤسساتي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم ما توصلت إليه:

- دراسة (Kaufmann, Kraay & Mastruzzi, 2011)

تشير الدراسة التي جاءت تحت عنوان: The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues ، إلى أن الحوكمة الرشيدة في بلد ما، مثل الاستقرار السياسي والجودة التنظيمية والسيطرة على الفساد هي الشرط المسبق لاجتذاب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، وتظهر المتغيرات المؤسسية خاصة مؤشر الفساد والقيود السياسية وحماية حقوق الملكية، سيادة القانون والقضاء المستقل كلها من المحددات الرئيسية لجلب الشركات متعددة الجنسيات وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد.

- دراسة (Ullah & Khan, 2017):

تكشف النتائج التي توصل إليها من خلال الدراسة التي جاءت بعنوان: Institutional quality and foreign direct investment inflows: evidence from Asian countries. ، إلى أن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاستثمار المحلي والحرية الاقتصادية والحوكمة لهم أثر إيجابي وهام على تدفقات الاستثمار الأجنبي وخلصت الدراسة إلى أن العوامل المؤسسية تلعب دورا هاما في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- دراسة (سي جيلالي هاشمي ومختاري فيصل، 2020)

جاءت هذه الدراسة بعنوان: أثر الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 1996-2016، وتوصلت إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الجودة المؤسسية الاقتصادية والسياسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن لمؤشر الحرية الاقتصادية وحرية التجارة بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والجودة التنظيمية تأثير إيجابي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

2. بعض المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

ويتعلق الأمر تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، ومفهوم المناخ المؤسسي.

1.1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة عاملاً محفزاً لتنويع الاقتصاد ومحركاً إضافياً في فرع القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي، وناقلاً للتكنولوجيا من البلد المستضاف الذي يشهد اقتصاده تطوراً إلى البلد المضيف (بن حدو، 2019، ص 67). وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه النشاط الذي يتموقع بواسطته المستثمر الأجنبي في بلد غير بلد إقامته ويقوم فيه بتحقيق علاقات اقتصادية طويلة الأجل لجلب فوائد دائمة، وذلك بإنشاء شركة أو فروع أو توسيعها أو المساهمة في شركة جديدة أو قائمة من قبل والتأثير في تسييرها. (OECD, 2008, p 17)

لتفسير الفرق في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول وتحديد لماذا الشركات تستثمر في دولة دون غيرها، علينا التعرف على المحددات المؤثرة على خيارات المستثمر، وهناك مجموعتان ورد ذكرهما في السنوات الأخيرة (سبتي، 2015، ص 491):

أ. المحددات التقليدية: تتمثل في خصائص الاقتصاد بصفة عامة كحجم السوق، مستوى الدخل، مستوى اليد العاملة، وباقي مؤشرات الاقتصاد الكلي.

ب. المحددات غير التقليدية: تتمثل في نوعية المؤسسات للدول المستقبلية، بما في ذلك تنظيم القاعدة الملائمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والإجراءات التي تعتمدها الدول لتشجيع وتسهيل دخول رؤوس الأموال. وقد ازدادت الأهمية العملية لهذه المحددات عند اجتماع الحكومات لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف (جوان 2003)،

الذي خلص لما يلي: "من أجل جذب الاستثمارات يجب أن تستمر الدول في السعي لخلق إطار شفاف مستقر ومتوقع، تخصيص آليات لإنفاذ العقود واحترام حقوق الملكية، وأن تكون سياسات الاقتصاد الكلي مصممة بشكل فعال لها تأثير أكبر على التنمية من خلال حماية حقوق الملكية واعادة النظر في اللوائح التنظيمية والقضاء على الفساد.

2.2. تعريف المناخ المؤسسي:

يعبر المناخ المؤسسي عن نوعية المؤسسات في البلد، يتعلق بحقوق الملكية وسيادة القانون، فهو يتضمن سيادة القانون والمستويات الأساسية للدخل والتعليم التي تشير إلى الاختلافات في معدلات النمو ما بين الدول. (معط الله، 2017، ص 203) يقصد به المؤسسات ذات النوعية الجيدة والفعالة، التي تمثل حجر الزاوية في تحقيق التنمية على المدى الطويل قياسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ أثبتت دراسة لصندوق النقد الدولي أن اختلاف مداخل الأفراد حول العالم ترتبط بشكل وثيق باختلاف نوعية المؤسسات. (Edison, 2003, p. 35)

3. تقييم المناخ المؤسسي في الجزائر مقارنة بالدول العربية المختارة وفق مؤشرات دولية:

يتم اختيار المؤشرات التي تقيس المناخ المؤسسي في البلد بناء على ما تقدم في الدراسات السابقة، حيث يجمع الكثيرون على مؤشرات البنك الدولي للحوكمة لكوفمان ومؤشر الحرية الاقتصادية. يتم تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر بالاعتماد على المؤشرات التي تمكن من قياس الجودة المؤسسية ومقارنته بالبلد المجاور "المغرب" كأهم المواقع البديلة للاستهداف من طرف المستثمر الأجنبي الذي يهتم بالمنطقة المغاربية، وكذا مقارنتها بدولتي "الإمارات" و"السعودية" باعتبارهما أكبر الدول العربية جاذبية للاستثمار من حيث حجم التدفقات الواردة إليهما.

ويتم في هذا الإطار الاعتماد على مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر حقوق الملكية الدولية ومؤشرات الحوكمة.

1.3 مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر المؤشر سنويا من طرف معهد هيرتاج وصحيفة وول تسريت، وقد تم اعتماده سنة 1995 يقيس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على

الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويهدف إلى تقديم صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد كونه يأخذ بعين الاعتبار كافة التطورات المتعلقة بالعوائق الإدارية والبيروقراطية والحواجز على التجارة الخارجية ومدى سيادة القانون، ويعتمد عليه الكثير من المستثمرين. يضم المؤشر 12 مؤشرا فرعيا تتجمع ضمن أربع مجموعات، كل مجموعة تضم ثلاث مؤشرات فرعية كما يلي (Terry, 2019, p 457):

- سيادة القانون (حقوق الملكية، كفاءة القضاء، نزاهة الحكومة).

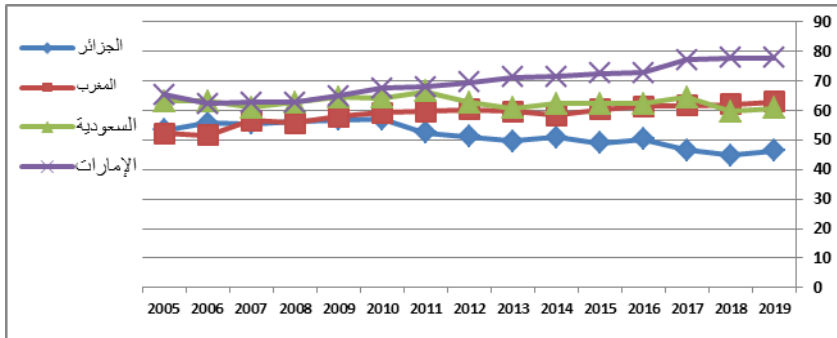
- حجم الحكومة (العبء الضريبي، الإنفاق الحكومي، الصحة المالية).

- الكفاءة التنظيمية (حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية).

- انفتاح الأسواق (التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية).

وتتم قراءة المؤشر حسب الدرجة المتحصل عليها: من 80 إلى 100 تدل على حرية اقتصادية كاملة، من 70 إلى 79.9 تدل على حرية اقتصادية شبه كاملة، من 60 إلى 69.9 تدل على حرية اقتصادية متوسطة، من 50 إلى 59.9 تدل على حرية اقتصادية ضعيفة، من 0 إلى 49.9 تدل على حرية اقتصادية منعدمة. ويوضح الشكل الموالي الدرجة من مائة التي تحصلت عليها كل من الجزائر، المغرب، السعودية والإمارات في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (2005-2019):

الشكل رقم 01: وضعية الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية بالنسبة للدول العربية المختارة للفترة (2005-2019)

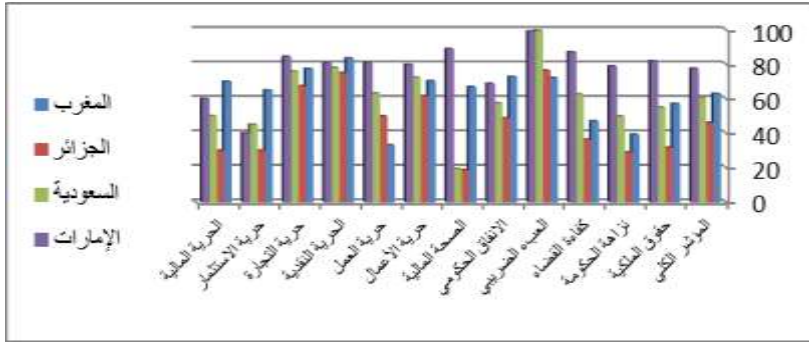


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المحملة من الموقع:

[/https://www.heritage.org/index](https://www.heritage.org/index)

من الشكل أعلاه نجد دولة الإمارات تتصدر المجموعة بالنسبة لهذا المؤشر طيلة الفترة، وقد كانت في بداية الفترة ضمن الدول ذات حرية اقتصادية متوسطة لتنتقل سنة 2013 إلى منطقة الحرية الاقتصادية شبه الكاملة، وبدأت في احتلال مراكز جد متقدمة عالميا وسجلت المرتبة التاسعة عالميا من بين 180 دولة في التقرير الأخير لسنة 2019. تليها السعودية بحصولها على درجات تضعها في المنطقة المتوسطة الحرية طول الفترة ما عدا سنة 2018 التي تحصلت فيها على درجة أقل من 60 لترجع إلى منطقتها سنة 2019 محتلة المرتبة 91 عالميا بدرجة 60,7 وقد تفوقت عليها المغرب في السنتين الأخيرتين، حيث نجد الأخيرة انتقلت من منطقة الدول ضعيفة الحرية إلى منطقة الدول متوسطة الحرية (المرتبة 75 عالميا) متفوقة بذلك على الجزائر أيضا، حيث كانت الأخيرة تتفوق على الأولى في بداية الفترة ضمن منطقة الدول ضعيفة الحرية، بعدها يبدأ تراجع الجزائر لتدخل في السنوات الأخيرة منطقة الدول منعدمة الحرية واحتلت المرتبة 171 عالميا سنة 2019 تليها تسع دول فقط، وقد سجلت درجات ضعيفة في جميع المؤشرات الفرعية تقريبا، كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: موقع الدول العربية المختارة ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2019



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2019

محملة من الموقع: <https://www.heritage.org/index>

يظهر الشكل ضعف الحرية الاقتصادية بالنسبة للجزائر في جميع المؤشرات الفرعية خاصة مؤشر الصحة المالية (7,18 درجة)، مؤشر الحرية المالية، مؤشر حرية الاستثمار، مؤشر حقوق الملكية ومؤشر كفاءة القضاء ومؤشر نزاهة الحكومة لسنة

2019، مما يدل على أنه لا توجد سيادة للقانون في الجزائر ولا حكومة قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وضعف الكفاءة التنظيمية وعدم الانفتاح على الأسواق، بحيث تدل المؤشرات السلبية إلى انتهاك حقوق المستثمرين وعدم المساواة بينهم مما يشوه مناخ الاستثمار وينفر المستثمرين . في حين نجد الإمارات تتمتع بدرجة عالية من الحرية (أكبر من 80 درجة) في عدة مؤشرات فرعية: كفاءة القضاء، العبء الضريبي، حرية التجارة، حرية العمل، حرية النقد وحقوق الملكية. والمؤشرين الوحيدين الذين تحصلت فيهما الجزائر على أكثر من 70 درجة هما مؤشر حرية النقد ومؤشر العبء الضريبي. تتذيل الجزائر المجموعة في جميع المؤشرات ما عدا مؤشر حرية العمل الذي تأخرت فيه المغرب وتقاربت كثيرا مع السعودية في مؤشر الصحة المالية.

فقد أكدت نتائج دراسة قام بها Herrera & Estevez وجود علاقة إيجابية قوية بين حرية الأعمال وحرية الاستثمار وتوليد الأعمال في الدول ذات الدخل المرتفع والمنخفض والدول الناشئة، وأن هناك علاقة مباشرة وهامة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة المؤسسية. (Herrera, 2014, p 1921-1932)

2.3 مؤشر حقوق الملكية الدولية:

يصدر مؤشر حقوق الملكية الدولية عن مؤسسة Property Rights Alliance، التي تتخذ من واشنطن مقرا لها منذ عام 2007 ويستند المؤشر في تصنيفه إلى حزمة من المعايير وهي: (البيان الاقتصادي، 2018)

- البيئة القانونية والسياسية: يقيس قدرة الدولة على إنفاذ القانون لصيانة نظام حقوق الملكية، والتي يجب أن يتوفر بها أربعة عناصر فرعية: استقلال النظام القضائي، وقوة حكم القانون، استقرار النظام السياسي والسيطرة على الفساد.

- حقوق الملكية العينية: يتكون من ثلاث عناصر هي: حماية الممتلكات المادية، تسجيل الملكية وسهولة الحصول على القروض.

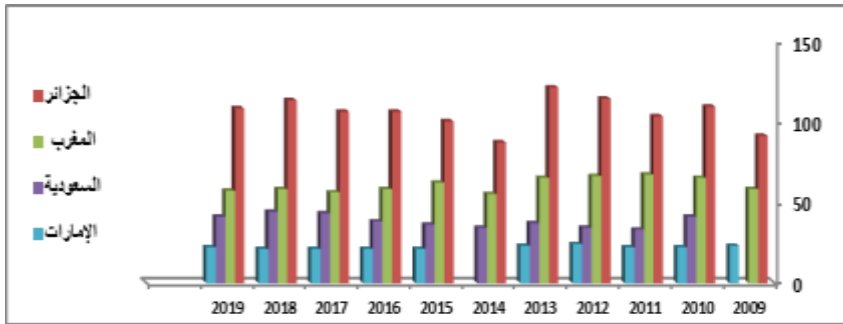
- حقوق الملكية الفكرية: يتشكل بدوره من ثلاث عناصر هي: القدرة على حماية الملكية الفكرية، حماية براءة الاختراع، وحماية حقوق النشر من القرصنة.

ويعد مؤشر حقوق الملكية الدولية أداة فعالة لصانعي السياسات ومجتمعات الأعمال، وهو يبرز الدور الأساسي لحقوق الملكية في إيجاد اقتصاد مزدهر ومجتمع

عادل. ويعتبر المؤشر عنصرا حاسما لأنه يقوي ثقة المتعاملين ويدعم حظوظ الدول في الاستثمار الأجنبي فالحماية ضرورية للشركات من أجل متابعة الاستثمارات الجديدة والتأكد من أنها ستحقق لهم أرباحا. فقد أعلن كل من " Golberman and shapiro " في دراسة قاما بها سنة 2002 بأن حماية أصول القطاع الخاص من الاستيلاء الاستبدادي المباشر وغير المباشر يشجع خفض تكلفة استثمارات الشركات الأجنبية، فالحماية ضرورية للشركات من أجل متابعة الاستثمارات الجديدة والتأكد من أنها ستحقق لهم أرباحا. (Globerman, 2002, p. 1899-1919)

يتم ترتيب الدول في هذا المؤشر حسب الدرجة المتحصل عليها من 10 (الدرجة 10 هي الأحسن والدرجة 0 هي الأسوأ بحساب متوسط المؤشرات الفرعية). ويوضح الشكل الموالي الترتيب العالمي للدول العربية المختارة في المؤشر العام لحقوق الملكية الدولية للفترة 2009-2019:

الشكل رقم 03: ترتيب الجزائر ضمن الدول العربية المختارة في مؤشر حقوق الملكية الدولية للفترة (2009-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المحملة من الموقع:
<https://internationalpropertyrightsindex.org>

من خلال الشكل احتلت الجزائر مراتب جد متأخرة في هذا المؤشر منذ دخولها في الترتيب سنة 2009 خاصة سنة 2013 بالحصول على المرتبة 121 بتسجيل 3,7 درجة وفي التقرير الأخير لسنة 2019 الذي غطى 129 دولة تحصلت على المرتبة 108 وأحسن ترتيب لها كان سنة 2014 (المرتبة 87), ونجدها الأسوأ في المجموعة

بعد المغرب التي احتلت مراتب متوسطة ما بين 57 و67 طيلة الفترة وقبلها السعودية التي احتلت مراتب مقبولة تراوحت بين 33 و44 وتحصلت على المرتبة 41 بدرجة قدرها 6,27 سنة 2019.

أما الإمارات التي تعتبر أحسن الدول العربية في المؤشر بدرجة قدرها 7,34 والحصول على المرتبة 22 عالميا في التقرير الأخير واستقرت في الترتيب منذ بداية الفترة، مما يدل على تميز دولة الإمارات في حماية حقوق ملكية مستثمريها وتمكن السعودية من ذلك، ومحاوله المغرب القدرة على حماية حقوق ملكية المستثمرين، أما الجزائر فهي غير قادرة تماما على حماية تلك الحقوق خاصة فيما يتعلق بالحقوق القانونية والحصول على القروض وحماية حقوق الملكية الفكرية.

3.3. مؤشرات البنك الدولي للحوكمة

يقيس هذا المؤشر الجودة المؤسسية السياسية، يتم الاعتماد عليه كثيرا نظرا لاستخدامه الواسع وتغطيته لأكثر من 200 دولة في العالم والمقياس الوحيد الذي يشمل جميع الدول أعضاء الأمم المتحدة، يطلق على هذا المؤشر اسم "المؤشرات العالمية للحوكمة" (WGI Worldwide Governance Indicators)، يحتوي المؤشر على ست مؤشرات فرعية هي (بسام، 2014، ص 12): الصوت والمساءلة، غياب العنف والاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الأطر التنظيمية، سيادة القانون والسيطرة على الفساد. فقد حلل كل من Hossain and Rahman العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في دراسة اثبتت أن لجميع مؤشرات الحوكمة الستة أثر إيجابي في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة من 80 بلدا ناميا ما بين سنتي 1998 و2014 . (Hossain, 2017, p 164-177) .

تأخذ هذه المؤشرات نقاط على سلم التقديرات (من -2,5 إلى 2,5) من الأسوأ إلى الأحسن. وفيما يلي جدول يوضح وضعية الجزائر بالنسبة للمؤشرات الستة العالمية للحوكمة للفترة 2000-2018.

الجدول رقم 01: تطور المؤشرات العالمية للحكومة في الجزائر للفترة 2000-

2018

الاستقرار السياسي	الأطر التنظيمية	مكافحة الفساد	فعالية الحكومة	سيادة القانون	الصوت والمساءلة	المتوسط	
-1.43	-0.71	-0.94	-0.96	-1.21	-1.11	-1.06	2000
-1.63	-0.58	-0.88	-0.60	-0.63	-1.04	-0.89	2002
-1.75	-0.52	-0.69	-0.61	-0.59	-1.08	-0.87	2003
-1.36	-0.54	-0.68	-0.61	-0.62	-0.80	-0.77	2004
-0.92	-0.38	-0.48	-0.57	-0.75	-0.72	-0.64	2005
-1.13	-0.57	-0.52	-0.47	-0.71	-0.92	-0.72	2006
-1.15	-0.62	-0.56	-0.57	-0.77	-0.98	-0.78	2007
-1.09	-0.79	-0.59	-0.63	-0.74	-0.98	-0.80	2008
-1.20	-1.07	-0.58	-0.58	-0.79	-1.04	-0.88	2009
-1.26	-1.17	-0.52	-0.48	-0.78	-1.02	-0.87	2010
-1.36	-1.19	-0.54	-0.56	-0.81	-1.00	-0.91	2011
-1.33	-1.28	-0.50	-0.53	-0.77	-0.91	-0.89	2012
-1.20	-1.17	-0.47	-0.53	-0.69	-0.89	-0.83	2013
-1.19	-1.28	-0.60	-0.48	-0.77	-0.82	-0.86	2014
-1.09	-1.17	-0.65	-0.50	-0.86	-0.85	-0.85	2015
-1.10	-1.17	-0.68	-0.53	-0.86	-0.86	-0.87	2016
-0.92	-1.20	-0.60	-0.59	-0.86	-0.90	-0.85	2017
-0.79	-1.26	-0.64	-0.44	-0.78	-0.98	-0.82	2018

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المحملة من الموقع:

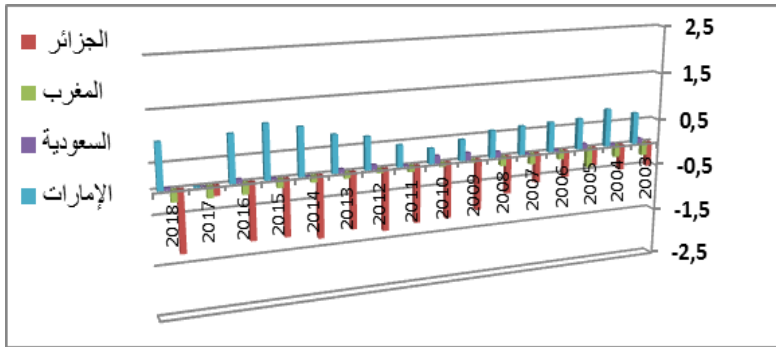
www.govindicators.org

يوضح الجدول أعلاه أن الجودة المؤسسية السياسية لا تزال هشة وضعيفة بالنسبة للمؤشرات الستة وللمؤشر المتوسط، خاصة فيما يتعلق بمؤشري نوعية الأطر التنظيمية الذي يتجه إلى السالب أكثر سنة بعد أخرى طول الفترة ومؤشر الاستقرار

السياسي، رغم جهود الدولة لتنشيط البيئة السياسية مثل إلغاء قانون الطوارئ وبعض التحسينات في حرية الصحافة وتوسيع المشاركة في الانتخابات البرلمانية. فقد عملت الجزائر على تطوير الإطار المؤسسي والتشريعي بهدف تعزيز كفاءة المؤسسات وتعزيز الأطر التنظيمية والقانونية من خلال الحد من التشريعات ومراجعة القوانين والإجراءات المتعلقة بقطاع الاستثمار منذ سنة 2001، بإضافة حوافز جديدة للمستثمرين الأجانب والمحليين من خلال اعتماد قوانين جديدة. (سي جيلالي، 2020، ص. 63)

إلا أن البيانات في الجدول أعلاه لا تعكس أية جهود للدولة في هذا المجال، فرغم التحسن الطفيف في بعض المؤشرات الفرعية مثل فعالية الحكومة، إلا أنه كان بعيدا جدا عن المستوى المقبول خاصة إذا ما قارناه ببعض الدول فمثلا نأخذ البيانات المتعلقة بمؤشر نوعية الأطر التنظيمية، يقيس المؤشر قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد في ذلك، حيث تمثل الأساس اللازم لتفعيل العلاقات الاقتصادية الاجتماعية بالدولة. ويوضح الشكل الموالي تطور الدرجات المتحصل عليها من قبل الدول الأربعة في المؤشر للفترة 2003-2018.

الشكل رقم 04: موقع الجزائر ضمن الدول العربية المختارة في مؤشر الأطر التنظيمية للفترة (2003-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي من الموقع:

www.govindicators.org

من الشكل السابق نجد أن للإمارات دائما الأسبقية في جميع المؤشرات، حيث تقع في المنطقة الموجبة والجزائر دائما في الأسفل في المنطقة السالبة كأسوأ ترتيب في المجموعة، حيث تنتقل السعودية سنة 2012 إلى المنطقة الموجبة بدرجات شبه معدومة بعدما كانت في المنطقة السالبة قريبة من الصفر -متفوقة على الجزائر- أما المغرب ورغم تحصلها على درجات سالبة إلا أنها تفوقت على الجزائر طيلة الفترة، مما يؤكد عدم قدرة الجزائر على صياغة اللوائح التنظيمية التي من شأنها تدعيم الحوكمة وتمييزها، مما يؤثر بشكل سلبي على ثقة المستثمر. حيث تؤكد نتائج الدراسة التي قام بها Hussain and Zurbruegg أن التدهور في فعالية وتطبيق قوانين الاستثمار يكون له أثر سلبي على الاستثمار الداخل إلى الدول محل الدراسة وهي عوامل مهمة في شرح الاتجاه الهبوطي لتدفق الاستثمار إلى الدول الآسيوية محل الدراسة، حيث يتطلع المستثمرون إلى القوانين واللوائح الواضحة والهيئات الإدارية الفعالة لتطبيق التشريعات. (Hussain, 2006, p401)

4. تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ومقارنتها بالدول العربية المختارة:

حسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2019 واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعها ولكن بنسبة طفيفة بلغت 0,34% (من 31,3 مليار دولار عام 2017 إلى 31,2 مليار دولار عام 2018)، وقد مثلت ما نسبته 2,4% من الإجمالي العالمي و4,4% من إجمالي الدول النامية. وقد تركزت في عدد محدود من الدول العربية، حيث تصدرت الإمارات قائمة الدول العربية بنسبة 33,33% من الإجمالي العربي تلتها مصر وسلطنة عمان لتحل الجزائر المركز السابع عربيا. وقد تم انشاء 876 مشروعا استثماريا أجنبيا جديدا في الدول العربية بانخفاض 56 مشروعا عن السنة الماضية تخص 701 شركة، تكلفت أكثر من 83,5 مليار دولار وفرت أكثر من 134200 فرصة عمل (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2019، ص 07). والجدول التالي يبين عدد وتكلفة المشاريع الاستثمارية الواردة للدول الأربعة.

الجدول رقم 02: المشاريع الاستثمارية الواردة للدول العربية للفترة 2003-2018

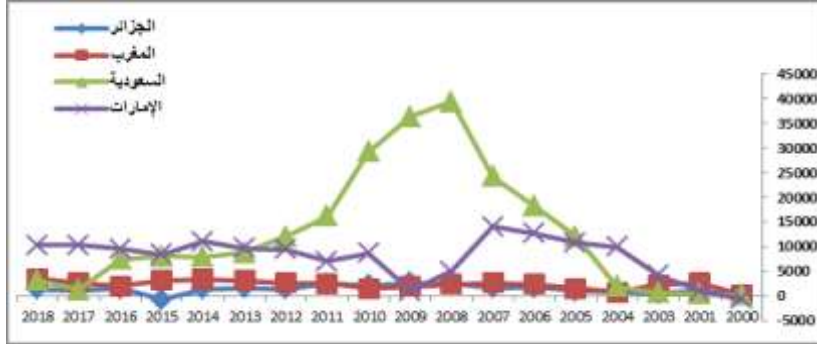
معدل التغير بين سنتي 2017-2018		التكلفة بالمليون دولار	عدد المشاريع	الدولة المستقبلية
التكلفة بالمليون دولار	عدد المشاريع			
117%	16%	179 714	1 561	السعودية
64%	15%	171 193	5 202	الإمارات
586%	-18%	75 400	439	الجزائر
21%	-22%	71 892	1 049	المغرب

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرة الفصلية الثانية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2019)، صفحة 14 وقاعدة بيانات المؤسسة العربية للاستثمار من الموقع:

<http://dhaman.net/ar/research-studies/investment-climate-report-latest>

من الجدول وبالنظر إلى عدد المشاريع نجد أن الإمارات تتصدر المجموعة بأكثر عدد رغم أن تكلفتها أقل مما استحوذت عليه السعودية في الفترة من حيث حجم المشاريع. ونجد أن الجزائر في الفترة 2003-2018 قد تحصلت على عدد متواضع جدا من المشاريع الأجنبية المباشرة، وقد انخفض عدد المشاريع بالنسبة للجزائر والمغرب، إلا أنه وبالنظر إلى حجم المشاريع فقد ارتفع بشكل كبير بنسبة 586% سنة 2018 مما يدل على ارتفاع حجم تدفقات السنة بالنسبة للجزائر مقارنة بالسنة السابقة، في حين تحصلت المغرب على التكلفة الأقل بالنسبة للدول الأخرى أقل من نصف ما تحصلت عليه الجزائر. أما بالنسبة لحجم التدفقات التي وردت للجزائر ومقارنتها بما تحصلت عليه الدول الأخرى للفترة 2000-2018 فيلخصها الشكل الموالي:

الشكل رقم 05: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية المختارة للفترة 2000-2018 بالمليون دولار



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار محملة من الموقع: <http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi/>

ما يلفت الانتباه من الشكل أنه في بداية الألفية كانت الدول الأربعة متقاربة في حجم التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن حجم التدفقات إلى السعودية في الفترة (2004-2008) قد ارتفع بشكل كبير وبفارق بعيد عن الدول الأخرى وبلغ ذروته سنة 2008 حيث وصل إلى 39456 مليون دولار وهي قيمة معتبرة، ليستمر حجم التدفقات بالتراجع بعد الأزمة المالية العالمية إلى أن وصل حده الأدنى سنة 2017 ليرتفع سنة 2018 بنسبة جيدة.

بالنسبة لدولة الإمارات كان حجم التدفقات يرتفع كل سنة حتى بلغ أكبر قيمة له سنة 2007 وقدرت بأكثر من 14186 مليون دولار، ليتراجع بعدها إلى 1134,3 سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية، بعدها تبقى نسبة تطور حجم التدفقات لدولة الإمارات أحسن من باقي الدول.

أما بالنسبة للجزائر والمغرب وكما يظهره الشكل أعلاه، وفي بداية الألفية كانت تتفوق المغرب على الجزائر من حيث حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لتتقاربا بداية من سنة 2004 حتى سنة 2011 وأعلى قيمة تحصلت عليها الجزائر في هذه الفترة كانت سنة 2009 بمقدار 2753,8 مليون دولار، (ويرجع الفضل في تطور حجم التدفقات في بداية الألفية في الجزائر إلى بوادر الاستقرار السياسي والأمني و صدور الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، الذي أعطى المستثمرين الحرية التامة). (حميداتو، 2018، ص 184)

كما ساعد برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في أبريل 2001 في اجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعزيز الهياكل الأساسية 2007 ليتوضح الفرق سنة 2012 وتتفوق المغرب كثيرا على الجزائر ففي سنة 2015 تحصلت المغرب على 3254,8 مليون دولار في حين تحصلت الجزائر على تدفقات سالبة قدرها (-584,5 مليون دولار) وبقيت المغرب متفوقة على الجزائر، حيث جذبت الأولى أكثر من ضعف الثانية في سنة 2018. ويعود الانخفاض المسجل بعد سنة 2009 إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت على الاقتصاد الوطني بطريقة غير مباشرة وكذا إلى آثار بعض التشريعات والقوانين التي مست الاستثمار الأجنبي المباشر مثل قاعدة 49/51 وانخفاض أسار المحروقات بداية منتصف سنة 2014 التي أثرت بشكل مباشر على الاستثمار في قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم قطاع مستقطب في الجزائر . (دحو، 2017، ص. ص 86-87)

تعتبر الإمارات الأحسن في جذب الاستثمارات الأجنبية رغم حصول السعودية على كميات هائلة لفترات معينة لم تصل إليها الإمارات، لكن ما يميز الأخيرة أن حجم التدفقات في نمو مستمر وحافظت على مستوياتها ما عدا التعثر الذي كان بسبب الأزمة العالمية سنة 2009 وانخفاض حجم الاستثمار العالمي، فالسعودية لم تستطع المحافظة على المستويات التي كانت تتمتع بها فقد انتقلت من حجم تدفقات قدره 39456 مليون دولار سنة 2008 إلى 1419 مليون دولار سنة 2017.

تعتبر الجزائر أقل الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المجموعة، ولا تعكس التدفقات ما كان متوقعا منها، فبالنظر لما تتمتع به الجزائر من مزايا الموقع وحجم الاقتصاد -الرابع عربيا- والجهود والسياسات المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار ، مما يدل على نجاعة وفعالية السياسات الدول العربية الأخرى مقارنة بالجزائر في تحسين مناخها الاستثماري (شلغوم، 2012، ص 249). وإذا نظرنا للمؤشرات السابقة والتي تم ربطها بالنوعية المؤسسية، نجد أن أقل الدرجات كانت تتحصل عليها الجزائر. حيث نجد دولة الامارات تفوقت في المؤشرات الدولية التي تمت دراستها وأخذت مراتب جيدة على المستوى الإقليمي والدولي، وما يجلب النظر أنها في تحسن متواصل تقريبا في كل المؤشرات، وتلتها السعودية رغم تعثرها في بعض المؤشرات لكنها تظل أفضل من المغرب في كثير من المؤشرات، إلا أن الأخيرة

اثبتت نفسها على المستوى الإقليمي والدولي في الفترات الأخيرة، حيث تحسن أدائها تقريبا في جميع المؤشرات، مما يعطي انطباعا جيدا لدى المستثمر الأجنبي عن مناخ الأعمال في الدولة ويحفزه على استثمار أمواله فيها كبديل عن الجزائر باعتبارهما جارتين، فالأخيرة كانت تحصد المراتب الأخيرة في كل المؤشرات تقريبا وبصفة متواصلة ومتزايدة. مما يدل على وجود عوائق حقيقية فيما يخص نوعية المؤسسات ويعطي انطباعا سيئا لدى المستثمرين الأجانب.

وبهذا يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن الخلل الذي يعتري مناخ الاستثمار في الجزائر ليس راجعا لافتقار الجزائر للمقومات الاقتصادية بقدر ما هو راجع لوجود خلل في نوعية المؤسسات، ففي دراسة قام بها المنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2011 والتي ضمنها في تقريره "تقرير التنافسية العالمي لسنة 2016"، أظهر أهم العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين عند الاستثمار في الجزائر، فقد حدد رجال الأعمال عدم كفاءة الحكومة والبيروقراطية على رأس قائمة العراقيل بواقع نسبة (17.5%)، ثم الوصول إلى التمويل ومشكلة البنوك بنسبة (13.7%)، ثم الفساد في المرتبة الثالثة وعدم استقرار السياسات في المرتبة الرابعة. (Schwab, 2016 , p 96)

5. خاتمة:

أردنا من خلال هذه الدراسة إبراز دور أحد العوامل المهمة في تحسين مناخ الاستثمار وجعله أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ألا وهو جودة البيئة المؤسسية في البلد، بهدف معرفة وضعية الجزائر في بعض المؤشرات المؤسساتية مقارنة بالمغرب والإمارات والسعودية، وقد تم التوصل إلى:

- أن الجزائر قد احتلت المرتبة الأخيرة بالنسبة للدول المختارة للمقارنة في جميع المؤشرات بعد المغرب التي تسبقها السعودية في أغلب المؤشرات وتحصلت الإمارات على المرتبة الأولى في جميع المؤشرات ودائما تصنف من بين أحسن الدول في الترتيب حتى على المستوى العالمي. فالجزائر تقع في منطقة الدول معدومة الحرية الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بنزاهة الحكومة وحرية القضاء والحرية المالية، مما يشوه المناخ الاستثماري. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى التي مفادها: "يتأخر ترتيب الجزائر في جميع المؤشرات المختارة لتقييم المناخ المؤسساتي، بالنسبة لغيرها من الدول العربية (السعودية، الإمارات، المغرب)".

• الجزائر غير قادرة على حماية حقوق الملكية المتعلقة بالمستثمرين خاصة فيما يتعلق بالحقوق القانونية والحصول على القروض وتعتبر من الدول الأكثر فسادا على المستوى الدولي والعربي، تتعدم فيها الشفافية، نوعية الأطر التنظيمية لديها ضعيفة وحكومة غير فعالة وغير قادرة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص في ظل غياب نظام إداري كفاء.

• حصلت كل من الإمارات والمغرب والسعودية -خاصة في السنوات الأخيرة- تدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكبر من الجزائر، ونجد هذه الدول في تحسن مستمر فيما يتعلق بالجودة المؤسسية عكس الجزائر (في تدهور مستمر). وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية والتي كان نصها: "حصلت الدول محل المقارنة الأحسن من حيث المناخ المؤسسي تدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكبر من غيرها".

مما سبق يمكن الخروج بالاقترحات التالية:

- ضرورة اعتماد نظم إدارية أفضل لتحقيق مستويات عالية من الشفافية تضمن المحاسبة والمساءلة في جميع المستويات ولجميع المسيرين في المؤسسات العامة والخاصة للحد من الفساد الإداري والمالي.
- حماية حقوق الملكية من كل أشكال الاعتداء وخاصة الاستيلاء، المصادرة، التأميم واصلاح النظام القضائي.
- على السياسات الحكومية أن تأخذ في اعتبارها تحسين البيئة المؤسسية من خلال السياسات الحكومية التي تؤسس هيكل قانونيا يوفر تنفيذ منصف للعقود والمنازعات القضائية وسيادة القانون بعيدا عن أي تدخلات. ، بإضافة حوافز جديدة للمستثمرين الأجانب والمحليين من خلال اعتماد قوانين جديدة.
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول العربية والجهود المبذولة لتحسين مستويات الحوكمة ومحاربة الفساد، الذي بدوره يؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار.

6. قائمة المراجع:

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.(2019). تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019، الكويت.
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2019). مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية 2018. الكويت: النشرة الفصلية الثانية.

3. بسام عبد الله البسام. (2014). "الحكومة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 06(01). ص ص (03-23).
4. بن حدو امنة وعبدوس عبد العزيز. (2019). "أثر الاستثمار الأجنبي على التنوع الاقتصادي بدول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس): دراسة قياسية باستخدام Panel (PMG-ARDL) للفترة الممتدة بين 1995_2015" مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05 (02). الصفحات (63-76).
5. حميداتو نصر وعقبة عبد اللاوي. (2018). "واقع مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل برامج ومخططات التنمية الاقتصادية للفترة 2001-2017 مع التركيز على القانون 16-09". مجلة المالية والأسواق، المجلد 05 (02). ص (182-202).
6. دحو سليمان وبن مسعود محمد. (جوان 2017). "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة قياسية وفق نظرية المواعمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر". مجلة رؤى اقتصادية، العدد.12. الصفحات (81-101).
7. سبتي فوزي، زوين إيمان. (جوان 2015). "نوعية المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تحليلية من خلال المؤشرات المؤسساتية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38-39، الصفحات (487-503).
8. سي جيلالي هاشمي ومختاري فيصل. (جانفي 2020). "أثر الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL. جامعة الشلف: مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 03. الصفحات (58-77)
9. شلغوم عميروش محند. (2012). دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية. ط1. لبنان: مكتبة حسن العصرية.
10. البيان الاقتصادي. (2018). محملة بتاريخ 18-12-2019 من الموقع: <https://www.albayan.ae/economy/local-market/2018-08-26-1.3342330>
11. معط الله سهام، بونوة شعيب وناصر يوسف. (2017). "دور النوعية المؤسسية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي". مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان (78-79). الصفحات (201-218).

12. Edison Hali. (2003, juin). Qualité Des institutions et Résultats Economiques. Revue Finances et Développement, P 35-37.
13. Globerman, S, & Shapiro, D. (2002). Global foreign direct investment flows: The role of governance infrastructure. World development, 30(11). p (1899-1919).
14. Gulzar Rammal, hussain, & Zurbruegg, ralf. (2006). The impact of regulatory quality on intra-foreign direct investment flows in the ASEAN Markets. International Business Review, 15 (4/03), P 401-414
15. Herrera-Echeverri, H. H. & Estévez-Bretón, J. B. (2014). Foreign direct investment, institutional quality, economic freedom and entrepreneurship in emerging markets. Journal of Business Research, 67(9) , p 1921-1932.
16. Hossain, S, & Rahman, Z. (2017). Does Governance Facilitate Foreign Direct Investment in Developing Countries? International Journal of Economics and Financial Issues, 7(1), p 177-164 .
17. Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2011). The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues. Hague . Journal on the Rule of Law, 3(2) ,P 220-246.
18. Miller Terry and other. (2019), 2019 index of economic freedom, 25th anniversary edition, The Heritage Foundation
19. Schwab. K and Martín x. s. (2016). The global competitiveness report 2016-2017, World Economic Forum..
20. OECD. (2008). Benchmark Definition Of Foreign Direct Investment: Fourth Edition OECD.
21. Ullah, I. & Khan, M. A. (2017). Institutional quality and foreign direct investment inflows: evidence from Asian countries. Journal of Economic Studies, 44(6) ,P 1030-1050

Web sites:

22. <https://bit.ly/399AJg0>
23. <https://herit.ag/39eODgP>
24. <https://bit.ly/2CQ81Ve>
25. <https://bit.ly/2ZFuc9C>
26. <https://bit.ly/2CqOqLB>